S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/600
29 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، التي وردت إلي من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

290796 290796 96-19135

6919135

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٠٣١، أرفق طي هذا التقرير الثامن عن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات (قوة التنفيذ). وسيكون من دواعي تقديري لو تفضلتم بإتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

شددت قوة التنفيذ بصورة متزايدة، خلال الشهر الماضي، على تقديم الدعم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توطئة للانتخابات البوسنية التي ستجرى في ١٤ أيلول/سبتمبر. وقد كان لتمكن ريتشار هولبروك، في الاسبوع الماضي، من تحقيق انسحاب كاراديتش الفوري والدائم من جميع الأنشطة السياسية، عظيم الأثر، فبذلك أزيلت عقبة هامة كانت تعترض سبيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ولكن سيتعين علينا الاستمرار في توخي اليقظة لكفالة تنفيذ الاتفاق على الوجه الأكمل.

وما زلت مطمئنا إلى أن قوة التنفيذ ما برحت توفر بيئة آمنة تستطيع الوكالات المدنية في ظلها أن تواصل عملها تنفيذا لاتفاق السلام. غير إنه يساورني قلق إزاء التهديدات الموجهة مؤخرا لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة. وأرجو أن تكونوا على ثقة من أن قوة التنفيذ ما برحت مستعدة لكفالة تهيئة بيئة آمنة وأنها لن تتهاون إزاء أي هجمات متعمدة على موظفي الأمم المتحدة أو غيرهم من الموظفين المنخرطين في تنفيذ اتفاق السلام.

(توقيع) خافيير سولانا

تذييل

التقرير الثامن إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات

عمليات قوة التنفيذ

١ - تتألف قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات من قرابة ٠٠٠ ٥٣ فرد من جميع دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومن ١٦ دولة مساهمة غير أعضاء في الناتو، نشروا في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وثمة عروض أخرى من أربع دول إضافية غير أعضاء في الناتو لم يبت فيها بعد. وما زالت الأصول الجوية لقوة التنفيذ توفر القدرة اللازمة لتأمين المجال الجوي، والدفاع عن القوات البرية التابعة لها ودعمها، وتقديم الدعم للوكالات المدنية في حدود قدرات البعثات، ورصد الامتثال. ورغم أن مذكرة الاتفاق مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بشأن إنشاء منطقة عمليات محظورة بغرض السماح لقوة التنفيذ بالقيام بتحليقات في إطار التدريب على الدعم الجوي الوثيق، لم توقع بعد، فإن الخطط التنفيذية لتوفير الدعم الجوي الوثيق لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (السلطة الانتقالية) ما زالت قائمة. كما أن الأصول البحرية لقوة التنفيذ لا تزال على انتشارها دعما للقوة.

٢ - وقد واصلت قوة التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أداء مهمتها الأساسية ألا وهي تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام، مع تركيز جهودها على التفتيش والتحقق في الثكنات والمعسكرات الكبيرة ومواقع تخزين أسلحة الدفاع الجوي. واستمرت الدوريات البرية والجوية على الخط الحدودي المشترك بين الكيانات وفي المنطقة الفاصلة، كما استمر رصد عمليات إزالة الألغام. بالإضافة إلى ذلك، وضعت قوة التنفيذ بالاشتراك مع السلطة الانتقالية، خططا لتقديم الدعم إلى القوة التابعة للسلطة الانتقالية في حالة أي انسحاب طارئ.

٣ - وما زالت الألغام تشكل الخطر الأعظم المحدق بقوة التنفيذ وغيرها. وفضلا عن ذلك، وجهت مؤخرا تهديدات إلى قوة التنفيذ وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، بيد أن قوة التنفيذ لديها قدرات قوية وسلطة للاشتباك تمكنها من الدفاع عن نفسها بفعالية، ومن توفير الحماية لغيرها من المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام.

٤ - وقامت قوة التنفيذ، في حدود قدراتها ورهنا بالوفاء بمهمتها العسكرية الأساسية، بزيادة دعمها لتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام. أما الأساس الذي يستند إليها هذا الدعم فهو الحفاظ على بيئة آمنة تستطيع المنظمات المدنية أن تعمل في ظلها. وما زالت حرية حركة المدنيين تعد شرطا ذا أهمية قصوى لنجاح جميع الأنشطة المدنية في مسرح الأحداث ومن ثم فهي تشكل محورا رئيسيا للمضي قدما. وتيسيرا لحرية حركة المدنيين، وسعت قوة التنفيذ نطاق دورياتها كي يشمل جميع أنحاء البوسنة والهرسك؛ وأحرزت أيضا تقدما كبيرا صوب انفتاح البلد بإجراء تحسينات ضخمة في الهيكل الأساسي مثل الطرق

والجسور والسكك الحديدية أو بدعم تلك التحسينات؛ كما تعمل جنبا إلى جنب مع مكتب الممثل السامي، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، على تنفيذ الاجراءات المتفق عليها مع الأطراف في جنيف في ١٣ أيار/مايو وهي الاجراءات المتعلقة بعمليات عبور الخط الحدودي المشترك بين الكيانات. وسوف يستمر هذا العمل بالاقتران بالجهود المبذولة لفتح المطارات أمام الرحلات التجارية. بيد أن الشرط الأساسي لكفالة حرية حركة المدنيين هو ضرورة امتثال الأطراف ذاتها لأحكام اتفاق السلام، وقد وقع خلال الشهر الماضي عدد من حوادث تقييد الحركة أفضت إلى زيادة التوتر في بعض المناطق.

تعاون وامتثال الأطراف

٥ - أحرز تقدم كبير في غضون الشهر الماضي في إيواء قوات الفصائل السابقة المتحاربة وتخزين الأسلحة الثقيلة. ويبدو أن الاتجاه العام إيجابي، رغم أن قوة التنفيذ واصلت اكتشاف أسلحة لم يُعلن عنها (معظمها أسلحة خفيفة) وقد تم التصرف فيها على النحو اللازم تمشيا مع سياسة قيادة قوة التنفيذ، التي أعلن عنها لفترة ما بعد مضي ١٨٠ يوما على يوم بدء العملية (١٧ حزيران/يونيه) وتسريح القوات مستمر، وإن كان بوتيرة بطيئة ويعود ذلك إلى حد بعيد إلى سوء التنظيم الداخلي ونقص الفرص المتاحة في سوق العمل المدني. ومن المتوقع بالتالي ألا يُفرغ من عملية التسريح قبل منتصف أيلول/سبتمبر تقريبا.

٦ - وقد سُحبت القوات الأجنبية النظامية من البوسنة والهرسك، وإن كان لا يزال هناك عدد محدود من الأفراد. ولا يُنظر إلي هؤلاء على أنهم يُشكلون تهديدا لقوة التنفيذ أو لعملية السلام، ولكن قوة التنفيذ ستواصل رصد هذه الحالة. واستنادا إلى ما ذكره مكتب الممثل السامي، تم إخلاء سبيل جميع أسرى الحرب الذين قررت محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنه لا توجد بشأنهم أدلة كافية تبرر مواصلة احتجازهم. بيد أن هناك أدلة جوهرية تُفيد أن الأطراف يواصلون احتجاز سجناء لم تُسجلهم لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٧ - وقد أنجزت بنجاح المفاوضات مع الأطراف بشأن مجموعة تغييرات في الخط الحدودي المشترك بين الكيانات وأعقب ذلك إقامة حفل توقيع في سراييفو. بيد أن المناقشات بشأن الخط الحدودي المشترك بين الكيانات لم تنجح في تسوية الحالة المتوترة للغاية في ضاحية دوبرينيا التابعة لسراييفو.

التعاون مع الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسائر المنظمات الدولية

٨ - ما فتئت قوة التنفيذ ملتزمة بالمساعدة على إنجاز النواحي المدنية لمهام التنفيذ الواردة في اتفاق السلام ومرفقاته بنجاح، وستواصل الاعتماد على التعاون الجيد القائم مع مكتب الممثل السامي والوكالات المدنية الكثيرة.

٩ - وبتعاون وثيق مع إدارة الاتحاد الأوروبي، نجحت قوة التنفيذ في أن توفر الأمن وغير ذلك من خدمات الدعم للانتخابات التي جرت مؤخرا في موستار. واستعدادا للانتخابات التي ستجري في

أيلول/سبتمبر ، تعكف قوة التنفيذ الآن على تعزيز دعمها المقدم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد أصبحت الآن تساعد على نحو كامل في تنفيذ العملية الانتخابية . وسيُمكنها هذا التعاون الوثيق من الاستجابة بسرعة، حسب وعند الاقتضاء، لطلبات المساعدة الأخرى من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٠ - وبإرشاد من مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي، شرعت قوة التنفيذ في تقاسم المعلومات مع الممثل الشخصي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الجنرال فيغليك إيدي، دعما لجهده الأعم المبذول من أجل تنفيذ الاتفاق بشأن مراقبة الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي الذي أبرم في فلورنسا في ١٤ حزيران/يونيه. وتتقاسم قوة التنفيذ، بصفة خاصة، جميع البيانات الموثوقة التي تحصل عليها بشأن عمليات حيازة الأسلحة داخل البوسنة والهرسك بغية تشجيع تنفيذ هذا الاتفاق الهام بما يضفي عليه طابع المصداقية.

١١ - وتواصل قوة التنفيذ دعم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وذلك بصفة خاصة عن طريق مراقبة المواقع التي منحتها المحكمة مركز الأولوية والمدعى أنها مقابر جماعية، مراقبة جوية وأرضية شاملة. وتواصل قوة التنفيذ أيضا توفير الأمن والدعم السوقي لأفرقة المحكمة التي تحقق في أمر هذه المواقع. وآخر مثال على ذلك، الدعم الذي قدمته إلى التحقيقات التي أجرتها المحكمة في المواقع المدعى أنها مقابر جماعية في منطقة سريبينيتشا وهي تحقيقات بدأت في ٧ تموز/يوليه. وتعتبر قوة التنفيذ أيضا أن توسيع أنشطة دورياتها بهدف تسهيل حرية الحركة قد قيَّد بصفة كبيرة حركة المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

إعادة تشكيل القوة

١٢ - يجري في الوقت الراهن تشكيل قوة التنفيذ من جديد كي تضم قوات أقدر على الاضطلاع بالمهام التي ستواجهها فيما تبقى من مهمتها. فمع زيادة عدد الدوريات في كامل مسرح العمليات وتوسيع نطاقها بغية تعزيز حرية الحركة في الفترة الممتدة حتى موعد إجراء الانتخابات، يجري، مثلا، إحلال وحدات متحركة بدلا من الوحدات المصفحة الثقيلة. ولن تؤثر عملية إعادة التشكيل هذه تأثيرا كبيرا على مستويات القوة عموما، وسيبقى على قوة التنفيذ في حدود مستويات قوامها الحالي تقريبا حتى فترة ما بعد الانتخابات. وستظل محتفظة بمجمل قدراتها حتى كانون الأول/ديسمبر ، وهو موعد انتهاء ولايتها.

- - - - -